Muthanna Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية

Knowledge Economy, Investment in Human Capital and Pathways to Transformation Towards a Productive University A prospective study of Iraqi private universities

Abstract

Investing in human capital plays an important role in economic development and in productive universities in particular, through the minds and trained workers that have accumulated over time, because it is able to increase productivity, improve job opportunities, and raise the quality level of social and economic life, and with the emergence of the role of universities that have become a center It is important in presenting ideas and proposals for investment in human capital, as education, training, research and development have become an essential source of progress and development. Hence, the importance of the study shows the relationship between human capital investment and productive universities. Economic development in Iraq.

Information

Received: 1/3/2024
Revised: 20/3/2024
Accepted: 1/4/ 2024
Published: 6/7/2024

Keywords: human capital , Investing, productive universities

.
2024 AL – Muthanna University . DOI:10.52113/6/2024-S-1/259-284

الاقتصاد المعرفي والاستثمار برأس المال البشري ومسارات التحول نحو الجامعة المنتجة

دراسة استشرافية الجامعات الاهلية العراقية

أ.م.د.مناف مرزة نعمة[1] ، أ.م.د. سهيلة عبد الزهرة الحجيمي[2] ، أ. د. مصطفى كامل رشيد[3]

[1]قسم الاقتصاد – كلية الادارة والاقتصاد– جامعة القادسية، [2،3]قسم الاقتصاد – كلية الادارة والاقتصاد– جامعة المستنصرية

مقدمة: يعيش العالم اليوم نتاج فكري ومعرفي متميز حيث تتنافس المؤسسات عالميا بما لديها من تركيز معرفي متنوع في العديد من ميادين المعرفة والعلم، حيث التخصص في اكثر من مجال اضفى طابع الشمول المعرفي في التنويع الاقتصادي.

تسعى الحكومات عبر العالم ترسيخ الجهد العلمي من ابتكار وتطوير وتوسع الأفكار العلمية عبر ملاقحة الأفكار بين الجامعات وسوق العمل، وان هذا الاندماج الفكري نتج عنه تنوع هائل في الأفكار وفي صناعة أجيال تمتهن العلم والمعرفة، فضلا عن الحل السريع لأغلب المشاكل التي تعترض طريق التطور المنهجي للشركات عبر العالم.

يمتلك العراق قاعدة علمية جيدة من صرح اكاديمي وكوادر متميزة فضلا عن طبيعة العقلية العراقية المنفتحة المتمردة على الواقع، التي تتوق لاعتناق السماء في رؤاها وتفكيرها، لذلك نجد تكالب الأعداء على هذه العقلية من اجل اجهاض مشروع الانسان العراقي المتفتح، وكافة المشاريع المرتبطة ببناء الانسان واستدامته.

مشكلة البحث: تواجه الجامعات العراقية عدة تحديات أهمها ضعف الموارد المادية والمالية التي تعد قاعدة لانطلاقة مشاريع الريادة الفكرية والتنوع المعرفي، فلازال دور الجامعات محدود في ميدان الصناعة المعرفية بسبب ضعف الترابط بينها وبين فروع الاقتصاد وسوق العمل، وهذا ما أدى الى ضعف كبير في الإضافة المبتكرة ذات النوعية المتميزة في العنصر المعرفية والتقنانة العالية والابتكار المعرفي.

أهمية البحث: ان رصانة الدور المتميز للجامعات في ميدان إعادة صياغة فنون الإنتاج القائمة على نحو متميز ومحاكي للتطورات والقفزات العلمية عالميا سوف يتقيد بحكم البيئة والظروف التي تحيط بعمل الجامعات والضغوط التي تعانيها من

المجتمع وضعف تطبيق القانون وكم المخرجات التي تتوجه اليها من المرحلة الأولية، في ظل تراجع كبير في الموارد المالية المخصصة بتطوير الجامعات والبحث العلمي وافتتاح المراكز البحثية.

فرضية البحث: تراجع دور الجامعات في صناعة العلم والمعرفة يؤدي الى ضعف تراكم راس المال البشري المعزز للعلم والمعرفة، وهو ما يؤدي الى ضعف التركيز المعرفي في الناتج المحلي الإجمالي.

هدف البحث

1-مدى تطور الاستثمار في راس المال البشري في العراق.

2- إمكانية جعل الجامعات منتجة للعلم والمعرفة من خلال الدراسة الاستشرافية.

المبحث الأول الاقتصاد المعرفي وراس المال البشري والجامعة المنتجة اطار نظري:

ان اقتصاد المعرفة قوامه راس المال البشري في مواجه المشاكل والمعوقات التي توجه فروع الإنتاج المحلي والأنشطة الاقتصادية، وهو ما يؤدي الى توسع الاستثمار في تكوين راس المال المعرفي في انتاج العلم والمعرفة وتطوير الابتكارات والتميز الريادي في إدارة الموارد الاقتصادية المتاحة والاستخدام الأمثل لها.

1-مفهوم اقتصاد المعرفة: نشئ اقتصاد المعرفة في ظل القناعة بان نمو الإنتاج ملازم للعلم والمعرفة والابتكار، وهو ما يعد الأساس في اقتصاد المعرفة.[1] فضلا عن استخدام المعرفة والعلم في تنظيم اعمال الشركات والمؤسسات الإنتاجية الامر الذي يزيد من قيمتها المضافة بشكل اسرع.[2]

تعد المعرفة من الموارد الاستراتيجية للمؤسسات ومصدر للثورة العلمية والتقانية المعاصرة وذات ميزة تنافسية، ويعتبر صناع المعرفة ان العلم والمعرفة مهمة جدا لتحقيق النجاح للمؤسسات في بيئة ديناميكية متغيرة، بيئة يتطلب العمل فيها إبداعا وابتكارا لأفكار جديدة قابلة للتسويق وليس مجرد معالجة وإنتاج للمواد أو للبيانات أو الرموز، ويجب أن يكون صناع

[1]- John Storey, Human resource policies for knowledge work, EBK (Evolution of business knowledge) working paper, The open university Walton hall, UK,2005, P6

[2] -موال توتليان، موقع المرأة من تطور اقتصاد المعرفة ، منتدى المرأة العربية والعلوم والتكنولوجيا، الجلسة الثانية: المرأة والعلوم والتكنولوجيا : البعدالاقتصادي ،القاهرة ،19 جانفي 2005 ،ص1.

المعرفة قادرين على الغوص في قواعدهم المعلوماتية وتطويرها وتنميتها عبر الاستمرار في التعلم والبحث والمقدرة على استخدامها في الحياة العلمية، والإفادة منها في إنتاج مخرجات معرفية وبالاستعانة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة. [3]

يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اقتصاد المعرفة على انه (اقتصاد تكون فيه المعارف والمهارات هي قطب العملية الإنتاجية ويأخذ في الحسبان التعليم والصحة والدخل الفردي على غرار التنمية الإنسانية). [4] كما يعرف اقتصاد المعرفة على انها (التحول في مركز الثقل من المواد الأولية والمعدات الرأسمالية إلى التركيز على المعلومات والمعرفة، ومراكز التعليم والبحث، وصناعات الدماغ البشري). [5]

2-أهمية اقتصاد المعرفة :تكمن أهمية اقتصاد المعرفة في كونها القناة التي تمهد الطريق امام صناعة المستقبل والصمود في الأسواق، وزيادة المقدرة على التنافسية وتراكم الثروات، وزيادة نمو الصناعات الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

كما انها تؤدي الى تحسين الأداء الاقتصادي وزيادة انتاجيته وخفض تكاليف الإنتاج واطالة عمر المورد وتحسين نوعية الإنتاج، وزيادة الدخل القومي وتخفيض معدلات الفقر وزيادة التشغيل والحد من البطالة.

وان اقتصاد المعرفة يسهم في تطوير وتحديث المهن والوظائف واطوار الأنشطة الاقتصادية، وتحقيق الاستدامة في الموارد الاقتصادية والمالية، كما انه يسهم في تحفيز الاستثمار خصوصا في مجالات العلم والابتكار المستمر يولد المزيد من الوظائف وفرص العمل النوعية التي تعمل على زيادة مهارات العمل والخبرة الوظيفية[6].

3- مقومات الانتقال إلى اقتصاد المعرفة :من اجل الانتقال الى اقتصاد المعرفة ينبغي توفر المقومات الاتية:[7]

[3] -نجم عبود نجم، إدارة المعرفة: المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005 ،ص 187.

[4] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير المعرفة العربي للعام 2014 :الشباب وتوطين المعرفة، المكتب الإقليمي للبلدان العربية، مؤسسة محمد بن راشد، آل مكتوم، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، 2014 ،ص8.

[5] - جمال نسر السويدي، المقدمة في تنمية الموارد البشرية في الاقتصاد مبني على المعرفة، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر السنوي السابع لمركز الإمارات 5 للدراسات والبحوث الإستراتيجية، فيفري 2002 ،ص 11.

[6] - فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص:22-25.

[7] - عمر احمد همشري، إدارة المعرفة، الطريق الى التميز والريادة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص:186.

تطوير مجتمع المعرفة بكل مستوياته، إعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده، تطوير أنظمة التعليم، توفير موارد بشرية متميزة، إيجاد بنية تحتية معلوماتية فاعلة، إيجاد بنية الكترونية قوية، البحث والتطوير، إيجاد نظم وطنية للابتكار، توافر البيئة القانونية والتشريعية ومناخ عام، الإنتقال إلى مرحلة المنظمات الرقمية.

4-مفهوم راس المال البشري :يعرف راس المال البشري بانه ((مجموع القوى العاملة التي تمتلك القدرة والتفكير والتجديد والإبتكار وذلك بفعل المعرفة الضمنية الكامنة في أذهان العاملين التي تخلق مهارات القيادة والقدرة على حل المشاكل واتخاذ القرارات الرشيدة والتعامل مع المخاطر، وعليه فهو يعكس فاعلية المنظمة في إدارة مواردها الملموسة وغير الملموسة للحصول على الخبرة والثقافة والمعرفة اللازمة لتحقيق الميزة التنافسية وخلق القيمة)).[8]

5-أهمية راس المال البشري :ان راس المال البشري غاية وهدف التنمية المستدامة وان الانسان هو المستقبل والحاضر وان تنميته وتنضيج رؤاه انما هي صناعة للمستقبل وان أهمية تنمية وتطوير راس المال البشري تكمن في ان عالم اليوم يرتكز على العلم والمعرفة في تطوير الاقتصاد والتطور في تقنيات الإنتاج، ان زيادة الاهتمام بالافراد من خلال التدريب والتاهيل يضمن زيادة الإنتاجية والأداء التميز وتقليل الجهد والكلفة في ان واحد، زيادة المقدرة التنافسية للصناعات المحلية على المستوى الدولي، زيادة الاستيعاب الاقتصادي من خلال توطين العلاقات الإنتاجية المتقدمة التي تحتضن الابتكار والتجدد والتطوير، زيادة الناتج المحتمل ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي المستدام المعزز للعلم والابتكار.[9]

6- الجامعة المنتجة : يعود أصل مصطلح "جامعة" (University) إلى اللغة اللاتينية، وهو مشتق من مصطلح (Universitas)، الذي يعني الاتحاد والتجمع، وقد تم استعماله ابتداء من القرن الرابع عشر ميلادي للدلالة على الجامعة بمعناها الحالي، أما قبل ذلك فتشير الكتابات إلى أن هذا المصطلح

[8] -هند مدفوني، الإستثمار في رأس المال البشري كمدخل استراتيجي لتحسين جودة التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة -دراسة حالة بعض الجامعات الجزائرية-، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2017، ص:17.

[9]- عبد الناصر موسى، سميرة عبد الصمد، رأس المال البشري وأهم مداخل قياسه في ظل اقتصاد المعرفة، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي السنوي الثاني عشر للأعمال حول رأس المال البشري في اقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، 2013، ص:681.

استعمل لأول مرة في القرن الثالث عشر، نحو سنة 1218م فأساس فكرة الجامعة هو الاتحاد، الذي يعني التنظيم في جماعة معينة وفي العربية يعد المصطلح ترجمة حقيقية لمصطلح (University).[10]

فتعرف"الجامعة عبارة عن جماعة من الناس، يبذلون جهدا مشتركا في البحث عن الحقيقة، والسعي لاكتساب الحياة الفاضلة للأفراد والمجتمعات وتبين أنه ربط، بدوره، الجامعة بالجماعة، وأن منطلقة هو الهدف الذي تسعى هذه المؤسسة إلى تحقيقه، ألا وهو البحث عن الحقيقة، والسعي للحياة الفاضلة، الأمر الذي كانت تسعى إليه جامعات أوروبا، خاصة، في القرون الوسطى.

اما مفهوم الجامعة المنتجة يشير الى خلق تغيرات جوهرية في سياسات واستراتيجيات التعليم العالي من خلال تنوع الجامعة في انشطتها وبرامجها وخروجها عن الانشطة التقليدية والمألوفة ، واستحداث آليات ابتكارية من اجل تحقيق عائد مالي افضل للجامعة المنتجة من جهة ، ورفع كفاءة كوادرها الوظيفية لتلبية حاجة المجتمع من جهة اخرى [(4)]. وتسويق خريجيها بأفضل شكل يلبي سوق العمل المحلي والاقليمي والعالمي كما تمثل الجامعة المنتجة تنظيما يرتبط فيه التعليم بالبحث العلمي ارتباطا وثيقا ، شريطة الا تتعارض تلك الانشطة السابقة مع وظيفة الجامعة الاساسية المتمثلة في اكتساب المعارف والمعلومات والمهارات ، بل تعتمد على الربط بين الوظائف الثلاث والنظر اليها على انها كل لا يتجزأ وان هناك تكاملاً بينهم ويؤثر كل منهم على الاخر سلبا وايجابا ويتطلب على الجامعة المنتجة مواكبة كل ما يستجد حولها محلياً واقليميا وعالمياً وان تتوسع في الانشطة المقدمة من خلال الربط بين البيئة الداخلية لكلياتها من جهة وبين الكليات ومؤسسات المجتمع من جهه اخرى عن طريق عقد الشركات والتحالفات الاستراتيجية مع مؤسسات المال والاعمال والمؤسسات الصناعية المحلية والاقليمية والعالمية بهدف تبادل الخبرات وتبني الابتكارات وابداعات الطلبة في شتى مجالات الحياة وأن تعتمد المعرفة نمطاً رئيسيا في تحقيق التغيير المنشود وان تجيد ادارة تلك المعرفة لأنها تمثل مدخلاً مهما لتحقيق نموذج الجامعات المنتجة فيجب على الجامعات ان تعزز الشراكة بينها وبين المؤسسات المجتمع من خلال اقامة التعاقدات والشراكات والتحالفات بهدف تبادل المنفعة والخبرات وزيادة فرص الدعم والتمويل للجامعة مقابل زيادة الانتاجية بالنسبة لتلك المؤسسات ورفع اداء العاملين فيها ،كما فعلت معظم

[10] - اونس عبد المجيد ، دور الجامعات الافتراضية في دعم التعليم العالي وخدمة المجتمع ، مداخلة مقدنة للمؤتمر الدولي للتعليم العالي ، الجامعة الحديثة ،2010،ص10.

الجامعات في الدول المتقدمة حيث لعبت دورا رئيسياً في نمو الانتاجية باعتبار ان التعليم العالي اداة مهمه واساسية في تحقيق ذلك ممثلة في رؤية الجامعة ورسالتها واهدافها الاستراتيجية التي تهدف الى رفع كفاءة الايدي العاملة وتحسين اداء مؤسسات المجتمع .[11]

المبحث الثاني :- مسارات التحول نحو الجامعة المنتجة نماذج دولية مختارة:

يؤدي البحث والتطوير الذي تنفذه الجامعات ومؤسسات التعليم العالي دوراً أساسياً في منظومة البحث والتطوير في أي بلد من البلدان التي تنشد الرقي والتقدم مما يتطلب تعاون وثيق بين الجامعات والمؤسسات المختلفة للوقوف على قدرات الجامعات العلمية والتقنية من جهة ، والتعرف على حاجات مؤسسات المجتمع المختلفة العامة والمؤسسات الإنتاجية بخاصة من جهة أخرى ، بهدف تحديد مسارات بحثية واضحة يمكن أن تسهم في رقي وتقدم مجتمعاتها والتنسيق فيما بينها لتحقيق غايات وأهداف مشتركة ، تعود بالفائدة والمنفعة على جميع الأطراف ذات العلاقة .[(12)]

اولا- النماذج الدولية في رسم مسارات التحول نحو الجامعة المنتجة :هنالك العديد من النماذج الدولية والتجارب الناجحة في التحول نحو مسارات الجامعات المنتجة التي يمكن ان نبين منها مایاتي:

<u>النموذج الكندي:</u> ان انشاء نموذج الجامعة المنتجة تم عن طريق مراكز داخل الجامعات تسعى لتكوين علاقة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية، وتقوم فكرتها الاساسية على المساهمة الفعالة في تمويل البحث العلمي وذلك من خلال التفاعل بين علماء قطاع الصناعة والجامعة لتوحيد جهودهم، واختيار تكنلوجيا ملائمة ، لتحقق الصناعة المنافسة العالمية.[13]

وفقا لذلك تم إنشاء وتمويل ما يسمى بمراكز التميز (Center of Excellence) بصيغة مراكز بحثية موجودة داخل الجامعات للقيام بتوثيق العلاقات بين الجامعات والمؤسسات الصناعية، وظهرت هذه المراكز مع بداية سبعينات القرن المنصرم عندما قامت مؤسسة العلوم الوطنية بكندا بتمويل

---

[11] - السيد عادل الجندي ، الجامعة المنتجة نحو رؤية فلسفية واستتراتيجيه لتطوير التعليم الجامعي ، مجلة التربية والتنمية ،السنة الخامسه ، العدد الرابع عشر ،1998،ص122.

15- داخل حسن جريو ، دور الجامعات في البحث والتطوير متاح على شبكة المعلومات الدولية ألانترنيت بتاريخ 17 / 2016/1 على الرابط التالي :-

http://main.omandaily.om/node/39029.

[13] - الخطيب، أحمد ، الشراكة بين الجامعات وقطاعات الإنتاج وانعكاساتها على أولويات البحوث الإدارية، المجلة الدولية للعلوم الإدارية، معهد التنمية الإدارية، المجلد التاسع، العدد الثالث، الإمارات،(2004).ص 359.

مجموعة من برامج التطوير وتدعيم العلاقة بين المجتمعات والصناعة، وهي ما أطلق عليه برامج الأبحاث المشتركة بين الجامعة والصناعة، وتعد جامعة أونتاريو بكندا من أكثر الجامعات التي تبنت برامج مراكز التميز الى جانب ذلك تم انشاء سبعة مراكز للتميز في منطقة (أونتاريو)، ورصدت الحكومة في هذه المنطقة بعد ظهور بوادر النجاح لمراكز التميز (200) دولار كندي لدعم المشروع، وقدمت الحكومة الكندية عام (1989) الدعم المادي لإنشاء شبكة مكونه من (15) مركز للتميز .[14]

النموذج الياباني: انطلقت الجامعات اليابانية من فكرة اساسية تتلخص في ان رأس المال البشري المزود بالعلوم الحديثة والتكنولوجيا المتطورة يؤدي الى إحداث تنمية مستدامة؛ لذلك انتهجت الجامعات اليابانية سياسة التعاون بينها وبين مراكز الأبحاث وقطاع الصناعة بهدف تحقيق التمويل الذاتي من ناحية وتحقيق التقدم التكنولوجي للنهوض بقطاع الصناعة من ناحية أخرى

وعملت المؤسسات الصناعية على تقديم حوافز لأعضاء هيئة التدريس نظير قيامهم بأبحاث علمية مطلوبة الى جانب انشاء مدينة (تسوكوبا) للعلوم الهدف منها تحفيز الجامعات والمعامل الحكومية، وتضم هذه المدينة جامعتين و(46) مركز وطني للأبحاث و(8) مراكز أخرى، وتعمل هذه الجامعات على توثيق الصلة بين مراكز الأبحاث الخاصة والحكومية ، وقد تم ذلك وفقا لأسس محددة، يمكن حصرها بما يأتي:

1-التوجيه المستمر للجامعات في تحقيق شراكها بينها وبين المؤسسات الإنتاجية والخدمية في اليابان، وتعمل وزارة التربية والعلوم والرياضة والثقافة بتوثيق ذلك في سجلات تبين فيه الجامعات الناجحة والفاشلة في تحقيق التعاون مع القطاع الصناعي المحلي أو الإقليمي.

2-العمل على تقديم الدعم المادي من المؤسسات الانتاجية لتمويل الأبحاث والاختراعات، ودفع رواتب اضافية من المؤسسات الانتاجية للباحثين نظير استشاراتهم وأبحاثهم.

3 -تقع مسؤولية الشراكة بين الجامعات وقطاعات الإنتاج على الجامعات الحكومية والخاصة والوزارات، كوزارة الصناعة والزراعة والتجارة ووزارات التربية والعلوم والرياضة والثقافة، ومراكز ومعاهد البحوث التعاونية الخاصة التي تقع معظمها داخل الجامعات اليابانية، وتتمثل مهمتها في البحث في المشكلات التي تواجه الصناعة اليابانية وطرح الأفكار

[14] -الثنيان، سلطان بن ثنيان الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية (تصور مقترح)، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الملك سعود (1429).

التي تقوي العلاقة بين القطاع الصناعي والخدمي والجامعات استنادا لما سبق يعد النموذج الياباني احد أنجح النماذج العالمية في تطبيق صيغة الجامعة المنتجة، بعد التطور الكبير في عدد المشاريع البحثية بين الجامعات اليابانية والمؤسسات الأخرى، التي تعود لقدرة الجامعات اليابانية على تسويق نتائج أبحاثها ودور الحكومة اليابانية في تشجيع قيام مثل هذه الشركات وذلك لمحاولة اللحاق بالولايات المتحدة الأمريكية وتجربتها في وادي السيلكون.[15]

المبحث الثالث : التعليم العالي الأهلي في العراق وسياسات التحول نحو الجامعة المنتجة : يعد دور الجامعات في تفعيل حركة البحث العلمي عن طريق كونها تستطيع نقل الواقع المتخلف والمتردي الى واقع جديد ومتطور لكونها تملك الملاكات العلمية القادرة على البحث والتطوير من خلال اكتسابها مختلف جوانب المعرفة والعلم والمهارة، إذن فالجامعة هي التي تبدع في المجالات المختلفة وتنتج العلماء والمفكرين الذين يعملون على تقديم الحلول للمشكلات المعقدة والنهوض بالواقع المجتمعي. ولكن هناك المئات بل الألاف من البحوث والدراسات القيمة التي ماتزال مدفونة في رفوف المكتبات وفي طياتها الكثير من الكنوز العلمية ولكن للأسف لم ترَ بعد طريقها للتطبيق العملي، كما أن هناك الكثير من الملتقيات العلمية التي تنظم هنا وهناك وتخرج بتوصيات مفيدة ولكنها لم تنتقل الى الواقع العملي.[16]

ويمكننا معرفة دور الجامعات في خدمة المجتمع من خلال تناول اهميتها وقياس تلك الاهمية عن طريق عدة مؤشرات يمكن توضيح البعض منها كما يأتي:

1- العلاقة بين مؤشرات النمو والاستثمار في راس المال البشري :توجد علاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي يمكن قياسها عن طريق الاطلاع على نسبة الاستثمار في تعليم الأفراد، إذ يساعد التعليم والتدريب والتأهيل على تطوير الاقتصاد وهذا بدوره يؤدي الى النمو الاقتصادي من خلال تطبيق المعرفة والمهارات التي يمتلكها الأفراد في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي ،إذ يلاحظ من خلال الجدول (1) ان الانفاق على التعليم

[15] - بخاري، عصام دراسة لعوامل النجاح والتحديات في التجربة اليابانية في الشراكة المجتمعية بين القطاعات الصناعية والحكومية والجامعية، منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، (2009)، ص27

[16] - لعلى بوكميش، معوقات توظيف البحث العلمي في التنمية بالعالم العربي، الأكاديمية للدراسات ألاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم ألاجتماعية، العدد(12)،2014 ، ص6.

كنسبة من الناتج حقق تنامي ملحوظ بالرغم من تباين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة 2004–2019، ورغم اهمية الاستثمار في رأس المال البشري في العراق لكنه يواجه تحديات كبيرة الأمر الذي يشكل صعوبة تواجه أي خطة تنموية تستهدف رفع مستوى مؤشرات الاستثمار في رأس المال البشري اما على مستوى الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يتضح انها ضعيفة مقارنة بنمو الناتج المحلي الإجمالي، إذ تتباين ما بين (0.03% – 0.05%) من GDP، وهذا يعزى ان أغلب أنشطة البحث والتطوير لا ترتبط في النشاط الإنتاجي والتنموي وانما هي من أجل نيل الشهادة أو الترقية وليس من أجل التطبيق العملي المفيد للمجتمع.

جدول (1) العلاقة بين مؤشرات النمو الاقتصادي والاستثمار في رأس المال البشري في العراق

السنة	نمو GDP بالأسعار الثابتة	الانفاق على التعليم كنسبة من GDP %	الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من GDP %
2004	---	1.38	0.04
2005	1.67	0.84	0.04
2006	5.63	0.93	0.04
2007	1.88	1.06	0.04
2008	8.22	1.34	0.03
2009	3.37	1.76	0.05
2010	6.40	1.77	0.04
2011	7.54	1.90	0.04
2012	13.93	1.47	0.03
2013	7.62	1.54	0.03
2014	2.26	1.58	0.04
2015	2.60	2.00	0.04
2016	13.78	2.13	0.04
2017	-3.76	1.99	0.04
2018	0.85	1.77	0.04
2019	4.44	2.15	0.05

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد متفرقة..

2: مؤشر الاستثمار في التدريب : يعد التدريب في العراق واحدا من المصادر المهمة والفاعلة والمؤثرة لاكتساب المهارات فضلا عن رفع الكفاءات التي تؤثر ايجابياً في رفد الحركة الاقتصادية بالطاقات الشابة ،والتي تتصف بالخبرة والمهارات والوعي والتدريب الذي يكون وفقا للأساليب الفنية والتقنية الحديثة يكون قادرا على تحقيق مستويات انتاجية وخدمية متقدمة كماً ونوعاً ومواكبة التطور العلمي والتقني في العالم وقد عني العراق في اقامة العديد من مراكز التدريب وذلك لزيادة القدرات البشرية والرفع من امكانياتها ويمكن من ملاحظة جدول (2) ان نبين عدد من خريجين مراكز التدريب في العراق من هذه المراكز وعلى الرغم من الزيادة المهمة في عدد الخريجين الى ان الاستثمار في التدريب لم يكن في المستوى المطلوب قياسا في بلدان عربيه اخرى .

جدول (2) عدد خريجين مراكز التدريب في العراق

اسم المركز	عدد الخريجين					
	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مركز المعتصم	-	27	-	146	194	236
مركز الاسكندرية للتدريب المهني	-	-	72	2382	1030	1518
مركز البصرة للتدريب المهني	97	20	118	42	40	-
مركز الوزيرية للتدريب المهني	4923	1527	3375	2414	934	1317
مركز خور الزبير للتدريب المهني	427	309	754	2001	487	-
مركز الزعفرانية للتدريب المهني	1186	120	4113	1668	363	577
مركز نينوى للتدريب المهني	251	47	762	1734	101	288
مركز الشعلة للتدريب المهني	949	675	3883	2262	502	849
مركز الوليد للتدريب المهني	-	70	907	1605	656	828
مركز الشعب للتدريب المهني	560	456	122	267	203	306

المصدر:-من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة العمل والشؤن الاجتماعية - مركز التدريب المهني – قسم الاحصاء ،نشرات متعددة

مؤشر الاستثمار في البحث العلمي : على الرغم ان العراق قد بدأ في بناء قدراته الفنية في مجال البحث العلمي منذ سنوات عديدة من خلال انشاء العديد من المختبرات ومؤسسات البحث وقد اولت الحكومة العراقية البحث والتطوير

والنشاطات العلمية والتكنولوجية عناية خاصة من خلال تخصيص مبالغ على البحث والتطوير في خطط التنمية المتعاقبة وقامت بإجراءات تنظيمية اهمها مؤسسة البحث العلمي التي يقع على عاتقها القيام بمختلف البحوث العلمية في مختلف المجالات والاختصاصات الاقتصادية والاجتماعية الا ان جهود البحث والتطوير في بيئة الاقتصاد العراقي لا تزال محدودة جداً تتركز في مراكز البحوث الحكومية وخصوصاً الجامعات ، فهناك انعدام شبه كامل لجهود البحث والتطوير في المؤسسات الصناعية ، وغياب تام لدور القطاع الخاص في المشاركة في الانفاق على البحث والتطوير ويمكن القول وبصورة عامة ان واقع البحث العلمي في العراق غير مشجع ، وذلك نتيجة ضعف الجانب التمويلي على اعتبار ان التمويل يمثل عصب النشاطات الاقتصادية ويؤدي دوراً مهماً في تذليل الصعوبات والعقبات التي تواجه انشطة البحث العلمي كما يوضح جدول (3) مخرجات انشطة البحث والتطوير وهي (المؤشرات التكنولوجية ذات الصلة في عدد براءات الاختراع والمؤشرات العلمية ذات الصلة في عدد الابحاث العلمية المنشورة) الوثيقة الصلة بقطاعات اقتصاد المعرفة ذات التكنولوجية العالية وهي مكمله لبعضها في قياس مدى قدرة اقتصاد معين على تحويل المعرفة الجديدة الى تطوير

ويعد نشر المقالات العلمية من المؤشرات التي يمكن الاستشهاد بها على ضعف النتائج المتحققة من الاستثمار في انشطة البحث والتطوير. ويتضح مما سبق ان الانفاق على البحث العلمي والتدريب والتأهيل استثمارا منتجا يحقق أعلى العائدات ويمكن ملاحظة ذلك من خلال عوائد الاستثمار بالتعليم في الدول المتقدمة والتي تولى اهتمام كبير بالبحث العلمي ، فالتقدم التكنولوجي الحاصل فيها ما هو الى نتيجة الانفاق المالي الكبير في مجالات البحث العلمي والتطوير ونرى عكس ذلك بالدول النامية التي هي بحاجة كبيرة للموارد المالية لتمويل البحث والتطوير فلا يتجاوز نصيب البحث العلمي من أجمالي الناتج المحلي الاجمالي في الدول النامية فسجلت براءات الاختراع للمقيمين (13) براءة اختراع وغير المقيمين (1) براءة اختراع لعام 2004، واستمرت الزيادة ببراءات

الاختـــراع لتبلـــغ (80) بـــراءة اختـــراع للمقيمين و (56) بـــراءة اختـــراع لغيـــر المقيمـــين لعـــام 2012 لتبلـــغ إجمـــالي براءات الاختـــراع لـــنفس العـــام (136) براءة اختراع، واستمر إجمـــالي بـــراءات الاختراع بالزيـــادة لتبلـــغ (369) بـــراءة اختـــراع لعـــام 2014 لتشـــمل (130) براءة اختراع للمقيمـــين و (239) لغيـــر المقيمـــين، وازداد إجمـــالي بـــراءات الاختـــراع لعـــام 2018 لتبلـــغ (730) براءة اختراع، أما خـــلال عـــام 2019 لم تسجـــل أي بـــراءة اختـــراع ســـواء مـــن المقيمين أو غيـــر المقيمـــين فـــي البلـــد والجـــدول () يوضـــح مخرجـــات البحث والتطوير فـــي العـــراق للمـــدة (2004–2019).

جدول (3) مخرجات البحث والتطوير فـــي العـــراق للمدة (2004–2019)

السنة	براءات الاختراع			المجلات العلمية والتكنولوجية المشهورة
	براءات الاختراع للمقيمين	براءات الاختراع لغير المقيمين	المجموع	
2004	13	1	14	91
2005	---	---	---	141
2006	14	---	14	244
2007	14	2	16	241
2008	28	1	29	319
2009	26	3	29	408
2010	13	1	14	554
2011	52	5	57	640
2012	80	56	136	826
2013	100	140	240	839
2014	130	239	369	866
2015	22	28	50	894
2016	---	---	---	1236
2017	613	101	714	2259
2018	653	77	730	6073
2019	---	---	---	---

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الأطلس المتاحة على الموقع: https://ar.knoema.com

4-مؤشر النشر العلمي: فيما يخص المجلات العلمية والتكنولوجية المشهورة فيعد النشر العلمي مظهراً من مظاهر التقييم للمؤسسات والأشخاص والعلوم ويساعد في تتبع التطورات الحاصلة في العلوم وهو الذي يدفع بالعلم الى الأمام، لقد تعددت مجالات النشر وخاصة بعد أن ظهرت تكنولوجيا المعلومات المتمثلة في تطور الحواسيب ووسائل الاتصال وتقنيات الطباعة والنشر، إذ إن التطور في أشكال ووسائل النشر جاء نتيجة الاهتمام المتزايد الذي توليه المؤسسات العلمية المسؤولة عن هذا الجانب، ومن هنا برز دور الجامعات ومراكز البحوث العراقية في أنتاج ونشر المعلومات، لأن أهدافها تربوية وبحثية في آن واحد، لذا ازداد عدد المجلات العلمية والتكنولوجية المنشورة في العراق وخصوصا بعد عام 2004

جدول (4) المجلات العلمية والتكنولوجية

السنة	المجلات العلمية والتكنولوجية
2004	91
2005	141
2006	244
2007	241
2008	319
2009	408
2010	554
2011	640
2012	826
2013	839
2014	866
2015	894
2016	1236
2017	2259

2018	6073

المصدر:من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الأطلس المتاحة على الموقع: https://ar.knoema.com

ثانيا–نشأة وتطور الجامعات الاهلية ودورها في خدمة المجتمع: يعد التعليم العالي الأهلي نمطاً من أنماط التعليم العالي وقطاعاً مهماً كونه موازياً للتعليم الحكومي ويساهم في تطوير الجانب العلمي من خلال المنافسة العلمية بين الجامعات الحكومية والجامعات الأهلية وتوظيف طاقات المجتمع وإمكانياته العلمية والمادية في عملية البناء العلمي للمساهمة في النهضة من خلال إيجاد اختصاصات مكملة للتخصصات الموجودة في الجامعات الحكومية لكي تؤسس قاعدة علمية متنوعة تلبي احتياجات المجتمع .

وتأسست اول كلية في التعليم العالي الأهلي بالعراق عام 1963 ببادرة من نقابة المعلمين وفي سنة 1968 تم إلغاء اسم الكلية الجامعة ليحل محله اسم الجامعة المستنصرية الأهلية التي خرجت عدداً من المدرسين والمعلمين الجامعيين ورفدت دوائر الدولة بالموظفين ، وفي عام 1974 صدر القرار المرقم (102) الخاص بإعادة تنظيم الجامعات في العراق لتصبح الجامعة المستنصرية مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي الرسمية حتى عام (1987–1988) كانت الانطلاقة الفعلية لا دراك اهمية التعليم العالي الاهلي في العراق إذ صدر القرار رقم (814) لسنة 1987 والذي سمح بموجبه بتأسيس ثلاث كليات أهلية في العراق بمختلف الفروع الإنسانية والعلمية إذ توفرت الشروط المطلوبة للتأسيس وبالفعل تم تأسيس ثلاث كليات أهلية وهي كلية التراث وكلية المنصور وكلية الرافدين في بغداد وبدأت الدراسة فيها في العام الدراسي 1988 – 1989 فيما بعد تم افتتاح كليات جديدة و في عام 1990 افتتحت كلية المأمون كأول كلية في ذلك العام من قبل نقابة المعلمين – المركز العام ، وفي عام 1993 تم فتح كلية شط العرب من قبل اتحاد الحقوقيين – فرع البصرة ، وكلية المعارف الجامعة التي فتحت من قبل جمعية الآداب الإسلامية – فرع الأنبار ، وفي عام 1994 فتحت كلية الحدباء الجامعة من قبل نقابة المحاسبين والمدققين وجمعية الاقتصاديين – فرع نينوى ، وشهد 21 آب أغسطس لعام 1996 صدور قانون الجامعات والكليات الأهلية رقم (13) والذي تم تعديله بقانون (57) لسنة 2000 وتضمنت المادة الثانية من القانون المذكور أهداف الجامعة أو الكلية الأهلية وذلك بالإسهام في أحداث تطورات كمية ونوعية في الحركة العلمية والثقافية والتربوية ، وفي البحث العلمي

بمختلف نواحي المعرفة النظرية والتطبيقية ، مستنيرة بالتراث العربي والإسلامي والتربية الوطنية القومية وتلتزم بالخط الوطني المستند إلى وحدة الشعب .

وقد نظمت به أحكام قانون الجامعات الأهلية عملية الاستحداث والكيفية التي يتم بها إدارة المؤسسات التعليمية من النواحي كافة ، وإنّ ما يطالب به التعليم العالي الأهلي هو ذاته ما يطالب به التعليم العالي الحكومي ، وفي العام نفسه تم فتح كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة من قبل جمعية الاقتصاديين / المركز العام عام 1996، وكذلك كلية اليرموك الجامعة تم تأسيسها من قبل اتحاد الأدباء والكتاب العراقيين – المركز العام ، كما فتحت كلية بغداد للصيدلة من قبل نقابة صيادلة العراق عام 2000.

بعد التاسع من نيسان عام 2003 والتغييرات والتطورات الكبيرة التي حدثت على مستوى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والانفتاح الذي شهدته البلاد من النواحي العلمية والتكنولوجية وعودة الكفاءات الأكاديمية من الخارج إلى العراق ازدادت مشاركة القطاع الأهلي في التعليم العالي وإنشاء الجامعات الخاصة في العراق وتم في عام 2004 افتتاح جامعة أهل البيت في كربلاء وكلية دجلة الجامعة في بغداد ، وفي عام 2005 تم فتح ثلاث كليات هي كلية الشيخ محمد الكسنزات الجامعة من قبل المركز العلمي للتصوف والدراسات الروحية ، وكلية الدراسات الإنسانية الجامعة المفتوحة في النجف الأشرف ، وكلية مدينة العلم الجامعة في بغداد واللتان فتحتا من قبل مجموعة من التدريسيين وفي مطلع شباط 2005 أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إعلاناً جاء فيه إنّ الكليات الأهلية التي تأسست بموجب قانون الجامعات والكليات الأهلية رقم (13) المعدل معترف بها من قبل الوزارة ، ويتمتع خريجو هذه الكليات بالحقوق والامتيازات نفسها التي يتمتع بها خريجو الكليات الرسمية في الجامعات العراقية وتنامى تأسيس الكليات الأهلية إذ تم افتتاح كلية الشيخ الطوسي الجامعة في عام 2006 في النجف الأشرف ، وبعده في عام 2010 افتتاح 8 كليات أهلية ، وهي كلية الرشيد الجامعة في بغداد ، وكلية العراق الجامعة في البصرة ، وكلية صدر العراق الجامعة في بغداد،وكلية القلم الجامعة في كركوك،وكلية الحسين (ع) الهندسية الجامعة في كربلاء ، وكلية الحكمة الجامعة في بغداد ، وكلية المستقبل الجامعة في بابل ، وكلية الأمام الجامعة في صلاح الدين.

جدول(5) عرض لأهم الكليات الأهلية المعترف بها حتى عام 2020

اسم الكلية	سنة التأسيس	اسم الكلية	سنة التأسيس
كلية التراث الجامعة – بغداد	1988	كلية الباني الجامعة – بغداد	2013
كلية المنصور الجامعة- بغداد	1988	كلية المصطفى الجامعة – بغداد	2013
كلية الرافدين الجامعة – بغداد	1988	كلية المزايا الجامعة – ذي قار	2013
كلية المأمون الجامعة – بغداد	1990	كلية النور الجامعة – نينوى	2013
كلية شط العرب الجامعة – البصرة	1993	كلية الفراهيدي الجامعة – بغداد	2013
كلية المعارف الجامعة – الأنبار	1993	كلية النخبة الجامعة	2014
كلية الحدباء الجامعة – الموصل	1994	كلية النسور الجامعة	2014
كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة – بغداد	1996	كلية الفقه الجامعة	2014
كلية اليرموك الجامعة – ديالى ، ولها موقع في محافظة بغداد.	1996	كلية بلاد الرافدين الجامعة	2014
كلية بغداد للصيدلة – بغداد	2000	كلية الآمال الجامعة	2015
جامعة أهل البيت(ع)-كربلاء	2004	كلية البصرة الجامعة للعلوم والتكنولوجيا	2015
الكلية الإسلامية الجامعة	2004	جامعة أوروك	2015
كلية دجلة الجامعة - بغداد	2004	الجامعة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا	2015
كلية السلام الجامعة (الشيخ محمد الكسنزان سابقاً) – بغداد	2005	كلية الهادي الجامعة	2015
كلية الدراسات الإنسانية الجامعة - النجف	2005	جامعة البيان	2016
كلية مدينة العلم الجامعة – بغداد	2005	معهد العلمين للدراسات العليا	2013
كلية الشيخ الطوسي الجامعة – النجف	2006	جامعة وارث الأنبياء	2017
جامعة الإمام جعفر الصادق – بغداد (فروع	2009	كلية آشور الجامعة	2016

اسم الكلية	سنة التأسيس	اسم الكلية	سنة التأسيس
الجامعة غير معترف بها)			
كلية الرشيد الجامعة – بغداد	2010	كلية المنارة الجامعة	2017
كلية العراق الجامعة – البصرة	2010	جامعة المصطفى الأمين	2017
كلية صدر العراق الجامعة – بغداد	2010	جامعة العميد	2017
كلية القلم الجامعة – كركوك	2010	جامعة العين	2017
كلية الأمام الحسين(ع) الهندسية الجامعة – كربلاء	2010	كلية العمارة الجامعة	2017
كلية الحكمة الجامعة – بغداد	2010	كلية الشرق الأوسط الجامعة الأهلية	2017
كلية المستقبل الجامعة – بابل	2010	كلية المنارة للعلوم الطبية	2017
كلية الأمام الجامعة – صلاح الدين	2010	كلية جنات العراق للعلوم الإنسانية الأهلية	2017
كلية الحلة الجامعة – بابل	2011	جامعة الزهراء الأهلية للبنات	2018
كلية أصول الدين الجامعة – بغداد	2011	الجامعة الأمريكية في بغداد	2018
كلية الإسراء الجامعة – بغداد	2013	جامعة كلكامش الأهلية	2019
كلية الصفوة الجامعة – كربلاء	2013	جامعة المعقل الأهلية	2020
كلية الكتاب الجامعة – واسط	2013	جامعة المشرق الأهلية	2020

المصدر :من عمل الباحثين بالاستناد الى موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

أن معظم الكليات الأهلية وأقسامها من حيث التوزيع الجغرافي تتركز في بغداد وبنسبة تزيد عن 50% ، في حين التوزيع الأفضل يتطلب أن تكون موزعة في مختلف المحافظات وبخاصة تلك التي تفتقر إلى التعليم الجامعي، ولكن تزايد الطلب على هذا النوع من التعليم في بغداد، وسهولة توفير مستلزماته، جعلته يتوجه هذا التوجه ،فضلاً عن ذلك يتضح أن اختصاصات العلوم المالية والإدارية والقانونية تكاد تكون القاسم المشترك بين الكليات الأهلية، إذ أنّ معظمها ضمت إدارة الأعمال والحاسبة والقانون، هذا فضلاً عن اهتمام الكليات الأهلية بعلوم الحاسوب وهندسة البرامجيات وبحوث العمليات جاء ذلك انسجاماً مع الثورة

المعلوماتية التي ابتدأت قرابة عشر سنوات والملاحظ كذلك أنّ عدد قليل من الكليات الأهلية يعطي اهتمام للعلوم الصرفة والطبية والصيدلانية والهندسية و ويبدو أنّ ذلك يعود إلى صعوبة استحداث مثل هذه الأقسام لما تتطلبه من مستلزمات مختبرية وبشرية، وكذلك شمول بعض الكليات للدراسات المسائية فضلاً عن الدراسات الصباحية .

وفيما يتعلق بتطور أعداد الدارسين في الكليات الأهلية ، أزداد هو الآخر ، إذ يمكن القول إنّ التعليم العالي الأهلي في العراق شهد تطوراً ملحوظاً ليس فقط من حيث عدد مؤسساته، وإنما من حيث إقبال الطلبة للالتحاق فيه ، إذ أصبحت الكليات الأهلية قناة واعدة لخريجي الدراسة الإعدادية الذين لا يحالفهم الحظ في القبول في الجامعات الحكومية بسبب شرط المعدل، لذلك شكلت ملاذاً تعليمياً آمناً لمن هم أقل حضوة في الحصول على معدلات تخرج عالية من الشباب، أو الذين لا تقبل الجامعات الحكومية تخصصاتهم أو تحدد قبولهم بنسب متواضعة(خريجو الإعداديات المهنية) أو بسبب شرط العمر وسنة التخرج (تقرير التنمية البشرية في العراق، 2014 : 84)، فضلاً عن تنامي الطلب على التعليم الجامعي من جهة، وانخفاض الإنفاق الحكومي على التعليم العالي ، وعدم قدرة المؤسسات الحكومية على استيعاب هذه الأعداد المتزايدة ، والجدول (9) يعرض التطور ومعدل الزيادة في أعداد الطلبة الموجدين في الكليات الأهلية للأعوام الدراسية (2000/-2001 2014/2013)

ثالثا: استراتيجيات مقترحة للجامعات الاهلية في التحول نحو الجامعة المنتجة

:من خلال متابعه تطور التعليم في العراق وعلى الرغم من وجود الكثير من الصعوبات التي تواجه عمليه التعليم في العراق في ضوء الوضع الاستثنائي الذي يمر به فهناك امكانيه كبيره في التحول نحو الجامعة المنتجة وذلك من خلال تبني سياسه فاعلة من قبل الدولة نضرا للمؤهلات المادية والبشرية المتوفرة حيث هناك ارتفاع ملحوظ في زياده عدد الجامعات الامر الذي ادى الى زياده عدد التدريسين والطلبة على حد سواء مما يتيح تبني الجامعات في العراق بعض المشاريع التي يمكن ان تكون احد الروافد المهمة لجلب الايرادات للدولة بشكل عام وللجامعة بشكل خاص فهناك امكانية اقامه الحاضنات التكنلوجية ومن خلال الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة في هذا المجال ومن خلال خلق مصادر تمويليه غير تقليدية للجامعة عن طريق الاستثمار وتسويق منتجات معرفيه الى المؤسسات الاقتصادية وتعد مشكله التمويل المشكلة الاساسية تجاه معظم الجامعات سواء كانت الجامعات العريقة وذات السجل التاريخي او الجامعات الحديثة التكوين ، حكومية او

خاصه ، او الجامعات الكبيرة او الصغيرة مما ينبغي صياغه استراتيجية لتنويع الايرادات التي تحصل عليها الجامعات لاسيما المؤسسات العلمية البحثية المنتشرة في ارجاء عالمنا ، تتخذ دورا فاعلاً في تهيئة فرص التقدم والنهوض ، وتتسابق الدول في ميدان البحوث التي تطرحها هذه المؤسسات ولا سيما المستقلة منها ، كونها لا تخضع لأي سلطة تؤثر في نتائج المعلومات التي تقدمها ، فضلاً عن استخدامها المعايير العلمية التطبيقية في اجراء بحوثها ، بقصد تطبيقها ضمن سياسات وخطط مستقبلية تؤثر ايجابياً في مسيرة تلك البلدان وتضمن لها النجاحات المطلوبة ويكفي لتباين اهمية ذلك ، ما تقدمة اليوم من خبره واستشاره لمؤسسات الدولة ، وحتى لمؤسسات القطاع الخاص في جانبها الاقتصادي والصناعي لأنها تعطي انتاجا يمكن الاعتماد علية في الدراسة وتقييم نجاح العديد من المشاريع ، ويمكن تبني العديد من الاستراتيجيات للتحول نحو الجامعة المنتجة اهمها:

1-**تعزيز دور الجامعات في سوق العمل عن طريق الاستثمار المال البشري** :يعد رأس المال البشري المؤثر الحقيقي في انجاح سوق العمل لزيادة قيمة الناتج النهائي عن طريق الاستثمار البشري وبلا شك ان هناك علاقة طردية بين الاقتصاد والتعليم لان الاقتصاد يعمل على توفير مستلزمات المنظومة التعليمية وإن كثيراً من مؤشرات البنك الدولي واليونسكو تؤكد عدمَ قدرةِ التعليم المتبع في تقديم مخرجات تتناغم وحاجةَ المجتمع والسوق المحلية، بالتزامن مع الزيادة السكانية وما يصاحبهما من زيادة في أعداد الملتحقين بالجامعات، وبالتالي فإن ازدياد أعداد الخريجين من دون فرص عمل مناسبة يشكّل عامل قلق للقائمين على التعليم العالي قبل غيرهم من أصحاب الشأن من المسؤولين الحكوميين في مختلف الدول [17].

نتيجة تخرج أعداد من الخريجين في تخصصات لا تحتاجها سوق العمل مع وجود عجز وطلب في تخصصات أخرى ، فكلما تطوّرت المهارات المعرفية العلمية (رأس المال المعرفي) مع مرور الوقت، يتحسن مستوى الاقتصادي للأفراد مما يدفع عجلة النمو الاقتصادي للتطور بفضل ارتفاع مستوى التعليمي الذي يتناسب طردياً بنحوٍ أفضل مع سوق العمل لأنها بطبيعة الحال تؤدي إلى قوة العمل وانضباطه ولاسيما الأكثر مهارة إلى زيادة النمو الاقتصادي ومثال يمكن أن يستفيد منه العراق ، فمثلاً أن محافظة البصرة تعدُّ عاصمةً اقتصادية مهمة على مستوى عموم محافظات العراق لأنها تتمتع بموقع استراتيجي مهمّ كونها المنفذ البحري الوحيد للعراق على الخليج العربي، وفيها

[17] - حمودي عبد الله الشمري ،واقع واسباب البطالة في العراق وسبل معالجتها ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 37، 2013،ص122.

أربعة موانئ تجارية لنقل البضائع، فضلاً عن ميناءين نفطيين، ومطار دولي، والكثير من الصناعات المهمة، ومنفذين حدوديين مع إيران والكويت، والبصرة تنتج الجزء الأكبر من النفط العراقي حالياً، وفيها ثروة زراعية مهمة؛ وكل هذا يتطلب تأسيس فروع لدراسات مختلفة تنسجم وحاجة سوق العمل في البصرة من طريق تأسيس كلية أو معهد يتخصص (بالنقل والدعم اللوجستي) لدعم الجهاز الإداري لقطاع النقل البري والبحري والجوي في الجوانب الاقتصادية والإدارية للاستفادة والتكامل مع الخبرات المتاحة بهذه الكلية مع التطورات الجارية على الساحة العالمية في مجال النقل الدولي بتأهيل الخريجين بالمعارف والخبرات والمهارات المناسبة والمتوائمة واحتياجات سوق العمل؛ وغيرها من المحافظات التي تمتلك سوق عمل تؤهلها إلى تطوير النمو الاقتصادي للبلد ولاسيما في رفع مستوى كفاءة الخدمات وتوفير فرص عمل حقيقية للخريجين لتفادي ارتفاع مستويات البطالة[18] ، وبما ان مشكلة البطالة هي مشكلة وطنية تساهم الجامعات العراقية في لعب دور اساسي في جامعتها من خلال اعادة النظر في سياستها التعليمية ، فأن ذلك يحتاج الى مساندة فعالة من المؤسسات الحكومية والخاصة وربط ذلك بوسائل الاعلام والتوعية الوطنية لسد حاجات مجتمعنا من نسبة البطالة وتلبية احتياجات سوق العمل ويمكن اتخاذ الاجراءات والوسائل التالية [19]:

أ–اطلاع مؤسسات التعليم العالي على كافة البيانات والمعلومات الضرورية لتمكينها من فهم افضليات سوق العمل وتحديد احتياجاته ثم اعادة تحديد مواصفات المنتج التعليمي والعمليات المرتبطة به لتمكين مؤسسات التعليم من تزويد سوق العمل بقدرات بشرية كفؤة تتسم بالمرونة والقدرة والابداع والابتكار ومتجانسة مع التجدد وبشكل يضمن الاستمرار.

ب– فتح مؤسسات العمل امام تدريب مكثف للطلبة خلال دراستهم الاكاديمية مما يسهل لانتقالهم اللاحق من المجال الاكاديمي الى الانتاج الاقتصادي والخبرات التي يحتاجها سوق العمل الى جانب القيام بمسوحات كافية ونشرها اعلامياً لتوجيه الطلبة الى التخصصات والبرامج التي يحتاجها المجتمع المحلي .

ج– تبني برامج توعية وطنية لسد حاجات المجتمع المحلي من التخصصات التي تسهم في تقدمه وتطوره وتشجيع الطلبة للالتحاق بهذه التخصصات مع تقديم

[18] -محمد عاشور ، دور الجامعات في اعداد الكوادر البشرية المؤهلة لمواجهة متطلبات واحتياجات سوق العمل ، كلية العلوم التربوية جامعة اليرموك ، مؤتمر السادس ، الاردن ، 2005،ص20.

[19] - إبراهيم، حسناء ناصر، البطالة وخلق فرص العمل احدى تحديات الوضع الراهن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العدد 19، 2009.ص150.

الحوافز المشجعة لهم وخاصة فيما يتعلق بسياسات القبول بسوق العمل مما يسهم في تشغيل الاعداد الزائدة من الخريجين الجامعيين بما يتلائم مع متطلبات سوق العمل .

د- التخرج قيام بعض الجامعات بتقديم برامج وتخصصات لا تتوفر في الجامعات الاخرى تجنباً للتكرار او التشابه مع التركيز على نوعية هذه البرامج وبشكل متميز الى جانب ما تقدم تظافر الجهود بين المؤسسات الحكومية والخاصة لاستيعاب طلبة الجامعات للتدريب اثناء الدراسة وافساح المجال لهم لديها بعد.

2: التركيز على دور الجامعات في البحث والتطوير : تعد الجامعة من أهم ركائز التقدم ألاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الرخاء والرفاهية في المجتمع وعلى هذا الأساس فدورها ومسئوليتها تكون أعظم في الدول النامية ومنها الدول العربية لتعويض ما خسرته وذلك عن طريق الاهتمام بالبحوث النوعية التي يمكن استخدامها في زيادة الإنتاج وتحسينه سواء في الزراعة أو الصناعة وتجدر الإشارة الى بعض المعايير الحديثة والتي يتم تطبيقها في الكثير من جامعات الدول المتقدمة لتحديد كفاءتها ودورها في تفعيل حركة البحث العلمي ومن أهم هذه المعايير[20] :

1- نشر عدد من الأبحاث العلمية ، كحد أدنى من قبل أعضاء هيئة التدريس ، الى جانب التقييم العلمي لتلك الأبحاث ومعرفة مدى أهميتها وعلاقتها بقضايا التنمية.

2- توفير ألاجهزة والمختبرات والمعدات اللازمة للقيام بالابحاث العلمية وذلك من خلال الموارد الخاصة بالجامعات أو بالتعاون مع مؤسسات القطاعين العام والخاص.

3- ربط الجامعات ومراكز البحوث بالمجتمع كونها مركز أشعاع ومؤسسات تعمل على حل مشكلات المجتمع بطرق علمية من خلال أبرام عقود تعود عليها بالمردود المادي الذي يعتبر جزء من أسلوب تمويلها جزئياً.

4- توفير الحد ألادنى من الباحثين في مختلف التخصيصات في أطار الجامعة الواحدة ، لتسهيل أجراء بحوث مشتركة تساهم في حل القضايا المطروحة وبشكل جماعي.

5- توفير المخصصات المالية الخاصة بمكافآت الباحثين ، وخصوصا أولئك الذين

16- محمد عمر باطويح ، البحث العلمي الجامعي ودورة في تنمية الموارد المستدامة (دراسة نظرية تحليلية) ، بحث منشور ، ص ص 327- 328.

يساهمون وبشكل مباشر في تطوير الإنتاج.

وترى الدراسة إنه عندما نركز على دور الجامعات في تفعيل حركة البحث العلمي فهذا يعود على أن ألجامعات تستطيع نقل الواقع المتخلف والمتردي الى واقع جديد ومتطور لكونها تملك الملاكات العلمية القادرة على البحث والتطوير من خلال اكتسابها مختلف جوانب المعرفة والعلم والمهارة ، إذن فالجامعة هي التي تبدع في المجالات المختلفة وتنتج العلماء والمفكرين الذين يعملون على تقديم الحلول للمشكلات المعقدة والنهوض بالواقع المجتمعي .

3 : استحداث أساليب جديدة لتمويل التعليم الجامعي: مرت معظم دول العالم بأزمات اقتصادية تؤثر بشكل مباشر على تمويل التعليم العالي والجامعي الأمر الذى أدى إلى قيام العديد من الدول بتبنى سياسات تمويلية تهدف إلى تخفيف العبىء الملقى على الحكومات فى تمويل التعليم العالي والجامعي ومنها مشاركة الطلاب وأولياء الأمور وبعض الهيئات ومؤسسات الإنتاج فى تمويل الجامعات . [21]

ومنها أيضاً العمل على تنمية أساليب تمويل الجامعات ذاتيا ، وربط التمويل المقدم من الحكومات بمعايير الأداء مثل عدد الدرجات العلمية أو عدد الطلاب المقيدين بالجامعة . [22]

أو قيام بعض الحكومات بعمل بعض العقود بينها وبين الجامعات شرط حصولها على التمويل اللازم ، ومراجعة جميع عمليات الأنفاق في ضوء معايير الأداء المنصوص عليها بتلك العقود بهدف تطوير أداء الجامعات . [23]

وترى الدراسة أنه يوجد عدد كبير من الاتجاهات فى تمويل التعليم الجامعي بجميع دول العالم المتقدم والنامي ، والتي تنحصر بالتمويل الحكومي ، والذى يأخذ صورا متعددة منها التمويل الحكومي المركزي ، والتمويل الحكومي المشترك بين الحكومات والأقاليم أو مشاركة بعض الهيئات والأفراد فى تمويل التعليم .

17- Holtta , Seppo ; The funding of universities in Finland : Towards Goal Oriented Government Steering , European , journal of Education , vol.33 , No.1 , 1998 , p.55 .

18- Ashorth , Kenneth ; H; The texas case study , change , vol.26 , No.6 , Nev/Dec; / 1994 , p.8 .

19- Hebel , Sara; Virginia plan of fers fiscol stability , but the attached strings worrg college , chronicle of higher education , vol. 46, No.24 , 2000.

الاستنتاجات:

1- تم مؤخرا في العراق اعادة النظر في هيكل النظام نظام البحث العلمي وتشكيل لجنة لتولي مسؤولية ومراقبة انشطة البحث العلمي فضلا عن افتتاح مراكز للبحوث والدراسات .

2- بدأ العراق في بناء قدراته في مجال البحث العلمي منذ سنوات عديدة فقد تم انشاء الكثير من المؤسسات والمراكز البحثية والمختبرات، وتم تجهيزها بما تحتاجه من معدات واجهزه وعلماء واختصاصيين مؤهلين لآجراء بحوث في العلوم الاساسية والبحوث التطبيقية ولاسيما في المواضيع ذات الاهمية بالنسبة للتنمية العراق اذ تمتلك الجامعات والكليات الفنية مختبرات للبحث جيدة التجهيز .

3- بينت الدراسة ان حجم الانفاق على البحث والتطوير في العراق لا يلبي متطلبات الاساسية للأقامة بنية تحتية لها فضلاً عن ذلك ان التدريب المهني في العراق ام يحصل على الاهتمام وبالشكل المطلوب اذ يقتصر الى الوعي بأهمية التدريب ودوره في تكوين المهارات للافراد .

التوصيات :

1- التاكيد على الاستثمار في راس المال البشري الامر الذي يؤدي الى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة المعرفة وخبرات الافراد .

2- الاهتمام وتعزيز الدراسات والابحاث واقامة المؤتمرات وتوضيح اسس نظريات الاستثمار البشري يسهم في معرفة المعوقات والمميزات التي تتصف بها النظريات وآليات تطبيقها على الواقع .

3- ضروره اعادة النظر في المناهج الحالية في الجامعات بالتنسيق مع القطاع الخاص عند وضع الخطط التعليمية .

4-ان تنقل المؤسسات التعليمية الاتجاهات الحديثة في ميدان العمل الى داخل اروقتها مما يسهم في تجديد مهارات الخريجين

المصادر:

[1]- John Storey, Human resource policies for knowledge work, EBK (Evolution of business knowledge) working paper, The open university Walton hall, UK,2005.

[2] –موال توتليان، موقع المرأة من تطور اقتصاد المعرفة ، منتدى المرأة العربية والعلوم والتكنولوجيا، الجلسة الثانية: المرأة والعلوم والتكنولوجيا : البعدالاقتصادي ،القاهرة ،19 جانفي 2005 .

[3] –نجم عبود نجم، إدارة المعرفة: المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005 .

[4] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير المعرفة العربي للعام 2014 :الشباب وتوطين المعرفة، المكتب الإقليمي للبلدان العربية، مؤسسة محمد بن راشد، آل مكتوم، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، 2014 .

[5] – جمال نسر السويدي، المقدمة في تنمية الموارد البشرية في الاقتصاد مبني على المعرفة، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر السنوي السابع لمركز الإمارات 5 للدراسات والبحوث الإستراتيجية، فيفري 2002 .

[6] – فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

[7] – عمر احمد همشري، إدارة المعرفة، الطريق الى التميز والريادة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

[8] –هند مدفوني، الإستثمار في رأس المال البشري كمدخل استراتيجي لتحسين جودة التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة –دراسة حالة بعض الجامعات الجزائرية–، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2017.

[9] عبد الناصر موسى، سميرة عبد الصمد، رأس المال البشري وأهم مداخل قياسه في ظل اقتصاد المعرفة، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي السنوي الثاني عشر للأعمال حول رأس المال البشري في اقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، 2013.

[10] – اونس عبد المجيد ، دور الجامعات الافتراضية في دعم التعليم العالي وخدمة المجتمع ، مداخلة مقدنة للمؤتمر الدولي للتعليم العالي ، الجامعة الحديثة ،2010.

[11] – السيد عادل الجندي ، الجامعة المنتجة نحو رؤية فلسفية واستتراتيجيه لتطوير التعليم الجامعي ، مجلة التربية والتنمية ،السنة الخامسه ، العدد الرابع عشر ،1998.

12– داخل حسن جريو ، دور الجامعات في البحث والتطوير متاح على شبكة المعلومات الدولية ألانترنيت بتاريخ 17 / 2016/1 على الرابط التالي :–
http://main.omandaily.om/node/3902 9.

[13] – الخطيب، أحمد ، الشراكة بين الجامعات وقطاعات الإنتاج وانعكاساتها على أولويات البحوث الإدارية، المجلة الدولية للعلوم الإدارية، معهد التنمية الإدارية، المجلد التاسع، العدد الثالث، الإمارات،(2004).

[14] –الثنيان، سلطان بن ثنيان الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية (تصور

مقترح)، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الملك سعود (1429).

[15] – بخاري، عصام دراسة لعوامل النجاح والتحديات في التجربة اليابانية في الشراكة المجتمعية بين القطاعات الصناعية والحكومية والجامعية، منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، (2009.

[16] – لعلى بوكميش، معوقات توظيف البحث العلمي في التنمية بالعالم العربي، الأكاديمية للدراسات ألاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم ألاجتماعية، العدد(12)،2014 .

[17] – حمودي عبد الله الشمري ،واقع واسباب البطالة في العراق وسبل معالجتها ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 37، 2013،ص122.

[18] –محمد عاشور ، دور الجامعات في اعداد الكوادر البشرية المؤهلة لمواجةة متطلبات واحتياجات سوق العمل ، كلية العلوم التربوية جامعة اليرموك ، مؤتمر السادس ، الاردن ،2005،ص20.

[19] – إبراهيم، حسناء ناصر، البطالة وخلق فرص العمل احدى تحديات الوضع الراهن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العدد 19، 2009.ص150.

20– محمد عمر باطويح ، البحث العلمي الجامعي ودورة في تنمية الموارد المستدامة (دراسة نظرية تحليلية) ، بحث منشور ، ص ص 327– 328.

21– Holtta , Seppo ; The funding of universities in Finland : Towards Goal Oriented Government Steering , European , journal of Education , vol.33 , No.1 , 1998.

22– Ashorth , Kenneth ; H; The texas case study , change , vol.26 , No.6 , Nev/Dec; / 1994 .

23– Hebel , Sara; Virginia plan of fers fiscol stability , but the attached strings worrg college , chronicle of higher education , vol. 46, No.24 , 2000.